اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٣٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣٠٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٥٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٥٠٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٣٢٥٠

متطلبات استقطاب الاستثمارات الأجنبية في العراق *

ولعل الموضوع الاساسي الذي يرتكز عليه مشروع قانون تشجيع الاستثمار يتمثل في الهيئة التي ستنبثق بموجب القانون لأنها تتعلق بالمجرى التطبيقي للقانون وبالتالي فان تركيبتها ينبغي ان تبتعد تماماً عن هيمنة القطاعات الحكومية ويكون تمثيل القطاع الخاص فيها مرجحا ، بالاضافة إلى حاجتها لاستقطاب الخبرات العلمية مما يؤدي إلى اغناء الممارسات العملية لمثل هذه الهيئة وحصيلة قراراتها بالشفافية والموضوعية والفاعلية والكفاءة ، الامر الذي يسهم في نجاح المسارات التطبيقية للقانون بصفتها الهدف الاساسي الذي يتوخاه العراق لان أي قانون يشرع دون نتائج ايجابية ناجمة عن التطبيق تجعله قاصراً عن تحقيق غاياته الاساسية.

راغب رضا بليبل
رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين

(٢-٢)

العمل والمهم هو الرد على الموضوعة الخاطئة القائلة بان جذب واستقطاب الاستثمارات يعني التفريط بالثروات الوطنية ورموز الصناعات العراقية، وعرض الاقتصاد العراقي إلى البيع، وكان استقطاب الاستثمار هو بدعة عراقية بحتة وليس مهمات تمارسها جميع دول العالم، المتقدمة والنامية وتبذل الجهود المضنية من اجل ادائها بفاعلية وكفاءة لكي تكون فرصها هي المرجحة.

تاسعاً: في اطار اولويات الاستثمار في العراق وطبيعة القطاعات والمشاريع التي تكتسب اهمية استثنائية في المرحلتين الحالية والمستقبلية تبرز في مقدمة الاهتمامات مسألة المواءمة بين كثافة التكنولوجيا التي يحتاجها الاقتصاد العراقي بسبب تعرضه إلى التخلف المدقع في هذا المجال من جهة وكثافة العمل في ظل المعاناة الشديدة من معضلة البطالة المتفاقمة بمعدلاتها المفجعة من جهة اخرى مما يدعو إلى اعداد خارطة استثمارية شاملة تغطي المشاريع المختلفة في جميع القطاعات الاقتصادية ، الانتاجية والخدمية على صعيد مناطق العراق كافة على اساس المزايا النسبية التي تتمتع بها، وتهيئة دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الاولية للمشاريع بما يتيح للمستثمرين مجالاً واسعاً للمفاضلة والاختيار وحرية توجيه رساميلهم إلى فرص استثمارية ذات عوائد مجزية.

عاشراً: مع ان جميع القطاعات الاقتصادية العراقية، الانتاجية والخدمية، مرشحة لاستقطاب الاستثمارات وتحقيق العوائد المجزية للمستثمرين فيها فان هناك جملة من الاولويات المرحلية التي تحكم هذا القطاع او ذاك وهكذا الامر بالنسبة للمشاريع على وفق قاعدة التوازن بين كثافة كل من التكنولوجيا وقوة العمل وحسب التالي:

١-قطاع الهيدروكاربونات وبالذات النفط والغاز بجانبيه الاستخراجي والتحويلي وهو ما سيحكمه قانون خاص اكدت وزارة النفط انها انتهت من اعداد مسودته الاولية التي ما زالت قيد المناقشة ويتضمن هذا القطاع ايضاً مهمات توفير المشتقات النفطية والغاز من خلال الاستيراد وتولي مهمات التوزيع من جانب المستثمرين الوطنيين إلى حين استكمال بناء مصاف جديدة للتكرير واجراء توسعات في المصافي القائمة حالياً في الدورة وبيجي والبصرة. وهذا الملف سيحكمه قانون آخر تعده، او اعدته وزارة النفط لتأمين مشاركة القطاع الخاص العراقي في اداء مهمات استيراد المشتقات وتوزيعها دون معرفة المعطيات القانونية التي ستحكم هذه العملية الصعبة والمعقدة ذات التأثير المباشر على حياة الناس ومستوى معيشتهم، ولكنها بلا ادنى شك ستسهم في تخفيف الازمة الخانقة والمتواصلة في مدى وفرة المعروض من المشتقات النفطية والغاز.

٢-القطاع الصناعي: يتضمن الكثير من المشاريع التي يمكن للمستثمرين العراقيين ونظرائهم العرب والاجانب دخولها والاسهام بمعالجة الاختلالات القطاعية القائمة فيها، فضلاً عن امكانية المشاركة في إنقاذ القطاع الصناعي المختلط الذي يعاني من التلكؤ باتجاه استقطاب الاستثمارات، رغم انه من اكثر القطاعات المرشحة للتوسع والتطور وادخال التكنولوجيا الجديدة عبر التوجه نحو المستثمرين وزيادة رؤوس الاموال باعتبار ان شركات القطاع المختلط جميعها شركات مساهمة.

٣-قطاعه الزراعة، بجانبيها النباتي والحيواني، وهي تتعرض لحالة من التخلف المدقع الذي يتيح دخول مشاريعها على نطاق واسع، بما في ذلك زراعة المحاصيل الاساسية الاستراتيجية، الغذائية والصناعية، كالحنطة والشعير والذرة الصفراء والبيضاء والرز وفول الصويا والقطن وبنجر السكر، فضلاً عن الفواكه والخضر، واقامة مشاريع تربية الدواجن، ومثيلتها المنتجة للحوم الحمراء والاسماك وانشاء اسطول لصيد الاسماك في الخليج العربي وغيرها.

٤-قطاع البنى التحتية والخدمات الاساسية، كالطرق والجسور والكهرباء ومياه الشرب والمجاري والصرف الصحي، وهذه جميعها تتولى الدولة الاستثمار فيها ضمن التجربة العراقية، ولم يتم التوصل إلى صيغة مستحدثة لمشاركة المستمرين على اختلافهم في بناء مثل هذه المشاريع رغم الحاجة الماسة اليها نتيجة لتقادم مرافق هذه القطاعات وتدني فاعليتها وقصورها عن تلبية احتياجات المواطنين بصورة واضحة، لا بل مفجعة.

٥-قطاع السياحة، وهو مفتوح بالكامل للقطاع الخاص العراقي، والمستثمرين العرب والاجانب، خاصة ان العراق يمتلك مرتكزات قوية وفرصاً استثمارية واسعة لتشجيع السياحة الدينية والاثارية والترفيهية في شمال العراق ووسطه وجنوبه.

٦-قطاع الاسكان، وهو ما نرشحه لان يكون ذا اولوية مرجحة نتيجة لحاجة العراق لأكثر من (٣,٥) مليون وحدة سكنية، والاستثمار في هذا القطاع عوائده مرتفعة، وانه يستوعب اعداداً كبيرة من قوة العمل، ويسهم بدوره في تحريك وتنشيط القطاعات الصناعية المنتجة لمواد البناء الاساسية والمكملة، كالاسمنت والطابوق والكاشي والسيراميك والاصباغ وحديد التسليح ومعامل الحدادة والنجارة وغيرها، الامر الذي يدعو لايلاء هذا القطاع الاهتمام الاستثنائي في المرحلة الحالية والمستقبل ايضاً.

ويتدرج الموقف ذاته على قطاعات المصارف والتعليم والتدريب وما إلى ذلك التي لا نريد التوسع في تناولها بناء على ضيق الوقت والحاجة إلى الاستفاضة في البحث على وفق الخصائص والمزايا النوعية لكل من هذه القطاعات التي سنوليها اهتمامنا من خلال اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بها، وعقد الندوات وورشات العمل التي تناقش متطلباتها تباعاً.

*قدمت هذه الدراسة باسم اتحاد رجال الأعمال العراقيين إلى الندوة الخاصة بمشروع قانون الاستثمار التي نظمها المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي.

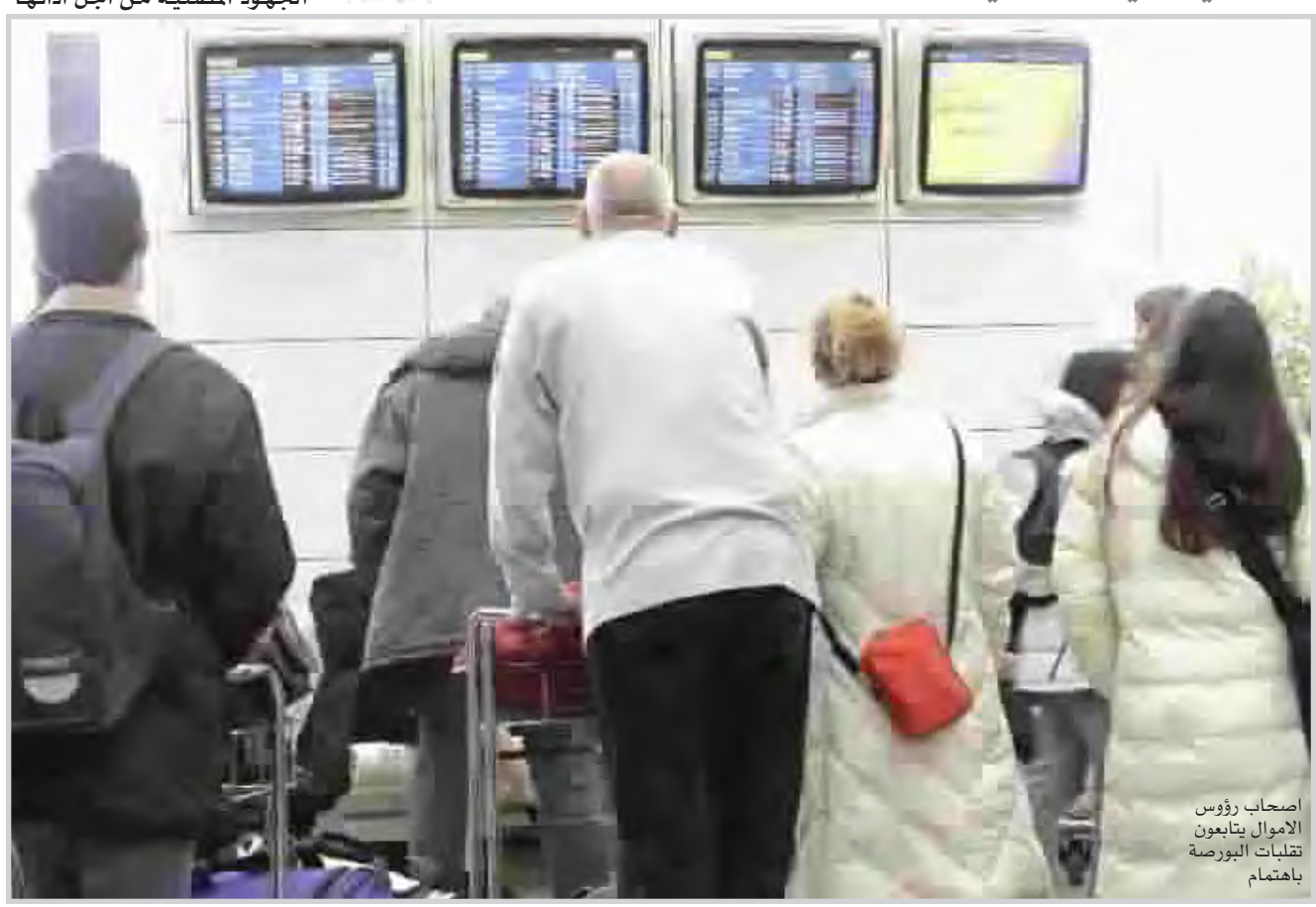
اصحاب رؤوس الاموال يتابعون تقلبات البورصة باهتمام

استنتاجات وتوصيات

وبسبب الحاجة إلى تكثيف الطروحات بناءً على ضغط عنصر الزمن في ظل واقع الوقوف على اعتاب احتمال بلورة اللبنة الاساسية في البيئة القانونية للاستثمار، ونقصد بذلك توقع مناقشة واقرار مجلس النواب لقانون تشجيع الاستثمار المقدم من جانب الحكومة، ورفعه إلى مجلس الرئاسة للمصادقة عليه، فضلا عن اقرار المجلس النيابي الكردستاني لقانون تشجيع الاستثمار الخاص بالاقليم، وتهيئة وزارة النفط لقانون يتعلق بادارة الثروة الهايدروكاربونية وسبل تنشيط واستقطاب الاستثمارات التي توظف لتطوير الحقول النفطية والمكامن الغازية ومجمل الصناعة التحويلية ، وفي مقدمتها التكرير واستغلال الغاز الطبيعي المصاحب للنفط الخام او المستقل وضمان تسييله وتحقيق الاستفادة من هذا المصدر والثروة المهدورة على مر التاريخ نود تثبيت الاستنتاجات والتوصيات الموجزة التالية:

اولاً: اننا مازلنا نتحفظ على المنهجية غير الشفافة واللا موضوعية التي حكمت مناقشة قانون تشجيع الاستثمار من قبل اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء التي كان من المفروض فيها دعوة ممثلي القطاع الخاص، وبالذات الهيئات القيادية لمنظمات مجتمع الاعمال العراقي ذات الطبيعة المهنية التخصصية للمشاركة في مناقشة مشروع القانون، ولعل الوقت ما زال متاحاً لتصحيح هذا الوضع من خلال توفير فرصة مثل هذه المشاركة في المناقشة ضمن اطار مجلس النواب، مثلما فعل المجلس النيابي الكردستاني عند مناقشة قانون الاستثمار الخاص بالاقليم، باعتبار ان قوانين الاستثمار ايا كانت مركزية او اقليمية تهم القطاع الخاص بشكل مباشر وهو المعني بها، وبالتالي فان حرمانه من هذه المشاركة يشكل خللا في منهجية المناقشة لابد من تصحيحه ومعالجته.

ثانياً: ان اقرار قانون تشجيع الاستثمار لوحده لا يعني توفير البيئة القانونية الكاملة المحفزة للاستثمار في البلاد، وانما تبقى هناك الضرورة ملحة لتهيئة بقية المتطلبات الداعمة للبيئة القانونية، وفي مقدمتها اعادة النظر بالقوانين والانظمة والتعليمات الموروثة عن النظام السابق واحلال ما هو مستحدث ومبتكر منها في المجالات كافة.

ثالثا: لعل الموضوع الاساسي الذي يرتكز عليه مشروع قانون تشجيع الاستثمار يتمثل في الهيئة التي ستنبثق بموجب القانون لأنها تتعلق بالمجرى التطبيقي للقانون وبالتالي فان تركيبتها ينبغي ان تبتعد تماماً عن هيمنة القطاعات الحكومية ويكون تمثيل القطاع الخاص فيها مرجحا، بالاضافة إلى حاجتها لاستقطاب الخبرات العلمية مما يؤدي إلى اغناء الممارسات العملية لمثل هذه الهيئة وحصيلة قراراتها بالشفافية والموضوعية والفاعلية والكفاءة، الامر الذي يسهم في نجاح المسارات التطبيقية للقانون بصفتها الهدف الاساسي الذي يتوخاه العراق لان أي قانون يشرع دون نتائج ايجابية ناجمة عن التطبيق تجعله قاصراً عن تحقيق غاياته الاساسية.

رابعاً: رغم الفرص الواسعة والكبيرة المتاحة للاستثمار في العراق على صعيد القطاعات المختلفة فان عنصر المنافسة الجادة يبقى قائما مع ما هو متاح من فرص استثمارية بديلة، اقليمياً ودوليا، مما ينعكس بالضرورة على طبيعة وحجم التسهيلات والضمانات والخدمات المقدمة للمستثمرين في القانون العراقي مقارنة بمثيلتها في مناطق وبلدان العالم ولا سيما دول الجوار.

خامساً: بغض النظر عن البيئة القانونية القاصرة التي لم تكتمل معطياتها ومدياتها المطلوبة حتى الآن في العراق، فان البيئة السياسية والامنية في البلاد ليست لصالح جذب واستقطاب الاستثمارات اطلاقاً، وبالتالي فهي تفعل فعلها لمصلحة الفرص الاستثمارية البديلة في الدول الاخرى.

سادساً: ازاء هذه الاوضاع السياسية والامنية غير المستقرة قد يخلص البعض إلى استنتاج خاطئ مفاده بان الضرورة لا تدعو إلى تشريع قانون لتشجيع الاستثمار في المرحلة الراهنة على اساس انه من غير المتوقع ان تتم الاستجابة اليه من جانب المستثمرين العراقيين والعرب والاجانب، وان لا يتخذ مجرياته التطبيقية الفعالة والكفوءة وكأن محاولة استقطاب الاستثمارات تعتبر ذات طبيعة مرحلية وليست مهمة دائمة ينبغي ان توليها الحكومات اولوية مرجحة ومستدامة خاصة بالنسبة لبلد مثل العراق مازالت ارضه وقطاعاته الاقتصادية بكراً وفرصة الاستثمار متاحة على نطاق واسع.

سابعاً: بالنظر إلى ان تاريخ الاستثمار في العراق لا يتضمن اية منجزات حقيقية كبيرة تذكر، وبالتالي فان تجربة التعامل مع الاستثمارات العربية والاجنبية تعتبر قاصرة ومحدودة، وهي بحاجة إلى الاغناء والاعداد والتهيئة الادارية والتنظيمية للكوادر والملاكات العاملة الواعية والمتفهمة والمدركة للمهمات الملقاة على عاتقها، فضلا عن ضرورة ان يرتكز كل ذلك على قناعاتها باهمية الاستثمار خاصة المباشر لبلد كالعراق.

ثامناً: يحتاج أي جهد استثماري يبذل في العراق إلى قاعدة لقناعة شعبية عريضة مما يقتضي اعتماد حملة توعية اعلامية واسعة لتضييق التباين في الآراء والاجتهادات حول مدى ضرورة الاستثمارات الوطنية والعربية والاجنبية للاقتصاد العراقي ومستوى الحاجة اليها وطبيعة تأثيراتها الايجابية والسلبية، ومساهمتها في معالجة الاختناقات والاختلالات في الاقتصاد الكلي والقطاعات والاقتصادية، وتخفيف وتخطي العديد من المشكلات والمعضلات، لاسيما توفير التكنولوجيا الملائمة وتهيئة الكثير من فرص

في الهم الاقتصادي

مفوضية النزاهة وتفعيل الإجراءات

حسام الساموك

إلى أي مدى يتواصل مسلسل المخالفات في أوساطنا المالية، إلى الحد الذي غدا الأداء (الأعوج) فيها ممارسة عابرة لا تثير الاهتمام، حتى عندما تردد أن إطرافاً رقابية وأجهزة متخصصة تحث الخطى لمتابعة الخلل، أو ربما الإيغال فيه فقد استبطأ رهط كبير من المعنيين، أو المعتاشين على الخلل تلك المتابعات وراحوا يوغلون أكثر فأكثر فيها.

قبل أكثر من سنة كنا قد عرضنا في افتتاحية لـ (المدى) فضيحة بيع مليار وربع المليار من أسهم شركة بغداد للمشروبات الغازية المملوكة للمصرف الصناعي بطريقة وآليات مغرقة بالمخالفات، وبعد أكثر من ثمانية اشهر علمنا بأن مفوضية النزاهة قررت إحالة المعنيين بالقضية، ممن ثبت دورهم في ترويج الصفقة وإبرامها إلى القضاء، وقد اتصلنا فعلاً بالمفوضية التي أنكرت وجود قضية في ملفاتها تبحث مثل هذه المشكلة، وبعد أشهر عدة فوجئنا بتقرير خبري في إحدى الصحف يتحدث على لسان المتحدث الرسمي بالهيئة ويروي كل التفاصيل التي كنا قد تلقيناها قبل أربعة أشهر.

إن من أبسط ما كنا نتطلع إليه أن تضع المفوضية أولوية للصحيفة التي كشفت الخلل الفاضح بإعلامها - في الأقل - بما آل إليه الأمر بعد ذلك الشوط الطويل من الإجراءات التحقيقية، وفي الوقت الذي نغبط مفوضية النزاهة على سلامة إجرائها وحصافة موقفها نود أن نهمس لها عن اعتقادنا بأهمية التعجيل في حسن العديد من المشكلات القائمة في الأوساط المالية والاقتصادية والتي يعد إنجازها - كما نرى - عاملاً مهماً وفعالاً في إدراك الفئات التي تتعاطى المخالفات والممارسات المرفوضة. إن الخلل والأداء (الأعوج) لابد أن يجر على صاحبه المتاعب أياً كان شكلها.

إن ما (يتعب القلب) حقاً، إن تجهر أصوات دون أي تردد إذا ما تصدى لها أحد بخطأ إجراءاتها وما يمكن أن تجر عليها ممارساتها من متاعب، بما يمكن أن يحصل لها في زحمة الفراغ القانوني والتفتيشي والأمني وربما الأخلاقي.

واعتماداً على ثقتنا التامة بجدارة الدور الذي تلعبه مفوضية النزاهة وديوان الرقابة المالية، وربما الأجهزة المختلفة المعنية بمتابعة آليات التخريب الاقتصادي والمالي في كل مؤسسات القطاعين العام والخاص نصر على أهمية تفعيل دور هذه الأجهزة بمتابعات تفصيلية لكل قنوات التداول للحد من ظاهرة الالتفاف والمناورة والاستغفال التي باتت تغلف غالبية الصفقات والأنشطة في الأوساط المالية والاقتصادية على السواء.

وبقدر إنجاز تلك الأجهزة الرقابية المتخصصة لأنشطتها ومتابعاتها للواقع الاقتصادي وإصرارها على تفعيل دورها نتلمس بالضرورة سلامة التداولات وأمان أية صفقة في حركة السوق أو المالية والصيرفية المختلفة.

بيان صادر عن البنك المركزي العراقي حول تسارع الظاهرة التضخمية

تصاعد مؤشر التضخم إلى سبعين بالمئة

إنشاء مزاد نصف شهري لحوالات يطرحها البنك.. قيمة الإصدارية ١٠٠ مليار دينار

بغداد/ المدى

يواصل البنك المركزي العراقي متابعته للتطورات الحاصلة في المستوى العام للأسعار وتشخيصه المستمر لمصادر التضخم ومظاهره غير المرغوبة على حالة الاستقرار والنمو في النشاط الاقتصادي الكلي. إذ سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كمؤشر للتضخم، نسبة زيادة في معدلاته قاربت ٧٠٪ في نهاية شهر تموز من العام الحالي ٢٠٠٦ مقارنة بالشهر نفسه من العام ٢٠٠٥، وإذا ما قورنت التطورات السعرية الراهنة بمستويات البطالة ومعدلاته المرتفعة التي بلغت هي الأخرى نحو ٥٠٪، فإن ذلك يؤكد ما يشير إلى أن الاقتصاد الكلي يتخبط في ظواهر ما يسمى بالركود التضخمي وبمستويات مثيرة للقلق، في وقت ما زال فيه القطاع الحقيقي في الاقتصاد يعاني من تدن في معدلات إنتاجيته وتعطل في مستويات إنتاجه الذي تؤشره حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الاقتصاد مثل قطاعات الطاقة والوقود والنقل والمواصلات وقطاعات الخدمات الإنتاجية الأخرى. كما شهد خلالها الانفاق الكلي ارتفاعاً ملحوظاً في مستوياته بما في ذلك نفقات الموازنة العامة التي فاقت القدرات الإنتاجية لمختلفة النشاطات القطاعية والتي باتت جميعها تمثل مصادر ضغط قوية في نشوء وتسارع الظاهرة التضخمية.

وعلى الرغم من الموقف المتشدد للسياسة النقدية، الذي تمثل برفع أسعار فائدة البنك المركزي العراقي (معدل السياسة النقدية) منذ منتصف شهر تموز ٢٠٠٦ لتبلغ ١٢٪ مقارنة بمستواها قبل عام واحد التي كانت بمعدل ٦٪، فقد لاحظ البنك المركزي العراق ضعفاً في استجابة المصارف التجارية للتفاعل مع المتغيرات الاشاراتية أو المعلوماتية ولاسيما التي عبر عنها البنك المركزي العراقي بوضوح من خلال معدل الفائدة المعتمد لديه، بغية التاثير في معدلات الفائدة المصرفية التي ما زالت تعمل بمستويات غير مشجعة في تحفيز الودائع الإدخارية والودائع الزمنية الأخرى للجمهور. وإذا ما استمرت المصارف التجارية على سياساتها وإجراءاتها الراهنة المتمثلة بضعف استجابتها لإشارات السياسة النقدية الكلية، فإن ذلك سيعكس في جوهره ضعف كفاءة عمليات الوساطة المصرفية وتشتت غير مرغوب في قدراتها وحافزاً تدريجياً للاستغناء عن تطور مجالاتها.

إن سعي البنك المركزي العراقي إلى تحقيق التوازن في مستوى التدفقات في السوق النقدية والتصدي لمصادر النمو غير المرغوب في مناسيب السيولة فيها وخفض معدلاتها للحد من ميل التضخم إلى التسارع المستمر على الرغم من ظاهرة تزايد الطلب النقدي مع الارتفاعات السعرية، قد وضع السياسة النقدية أمام مهام جديدة لتنشيط أدواتها وعلى وفق منحى آخر للتأثير في قيمة الاحتياطات المصرفية بشكل خاص.

لما تقدم، طرح البنك المركزي العراقي، ابتداءً من تاريخ ٢١/ آب/٢٠٠٦ حوالات جديدة خاصة به وبآجال تمتد إلى ١٨٢ يوماً من تاريخ إصدارها. وإن مزاداً سيقام مرتين في الشهر يخصص للغرض في أعلاه وإن مبلغ الإصدارية الواحدة هو ١٠٠ مليار دينار. ويؤكد البنك المركزي العراقي أن اعتماد الحوالات الجديدة الخاصة به يعد مدخلاً إضافياً لتفعيل عمليات السوق المفتوحة وتنويع السوق المالية بأدوات دين تتدرج في آجال استحقاقها، وهو اتجاه يساعد على نمو هيكل متناسق لآجال معدلات الفائدة ويعد في الوقت نفسه اتجاهاً يؤازر السوق المالية ويساعدها على تخفيض التوقعات التضخمية فيها ولاسيما علاوات التضخم على أسعار الفائدة طويلة الآجل.

البنك المركزي العراقي